اتفاقية عدم إفصاح (NDA)

مقدمة:

تمت صياغة هذه الاتفاقية لضمان حماية المعلومات السرية المتبادلة بين الأطراف في سياق عمل شركات البرمجيات، مع مراعاة التوازن والإنصاف، وتحديد الالتزامات بوضوح، وتضمين ضوابط حماية البيانات والخصوصية، واستثناءات الإفصاح، وحدود الملكية الفكرية والمسؤولية. يُنصح بمراجعتها قانونياً قبل التوقيع أو اعتمادها في دولة أو قطاع محدد.

الأطراف:

الطرف الأول / الطرف المفصح (مالك المعلومات): [اسم الشركة/الجهة/الشخص] [نوع الكيان القانوني (مثال: شركة ذات مسؤولية محدودة، مؤسسة فردية)] [رقم السجل التجاري/الهوية الوطنية] [العنوان] [البريد الإلكتروني]

الطرف الثاني / الطرف المستلم (مستلم المعلومات): [اسم الشركة/الجهة/الشخص] [نوع الكيان القانوني (مثال: شركة ذات مسؤولية محدودة، مؤسسة فردية)] [رقم السجل التجاري/الهوية الوطنية] [العنوان] [البريد الإلكتروني]

الغرض من الإفصاح: [يُحدد هنا الغرض المحدد من تبادل المعلومات السرية، مثال: تقييم مشروع برمجي، تطوير مشترك لتطبيق، تقديم خدمات استشارية تقنية، مناقشة شراكة محتملة.]

تاريخ السريان: [اليوم] / [الشهر] / [السنة]

القانون والاختصاص القضائي: [يُحدد هنا القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي، مثال: قوانين المملكة العربية السعودية ومحاكم مدينة الرياض.]

تمهيد:

حيث إن الطرف الأول قد يتيح للطرف الثاني، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، معلومات تجارية أو تقنية أو تشغيلية أو مالية أو بيانات تخصه أو تخص عملاءه أو مستخدميه أو مورديه أو شركاءه، وذلك لغرض مشروع ومحدد؛ وحيث يرغب الطرفان في حماية هذه المعلومات من الإفشاء أو الاستخدام غير المصرح به، فقد اتفقا على ما يلي:

1. التعريفات

- المعلومات السرية: يقصد بها كل معلومة غير عامة يتم الإفصاح عنها بأي شكل، سواء كانت مكتوبة أو شفهية أو مرئية أو إلكترونية أو تقنية، وتشمل دون حصر: الأكواد البرمجية، التصاميم، قواعد البيانات، مفاتيح الوصول، وثائق العمل، خطط المنتجات، البيانات المالية، بيانات العملاء

والمستخدمين، بيانات المتاجر أو الموردين، الأسرار التجارية، ونتائج الاختبارات أو التحليلات، وأي معلومات أخرى يتم تحديدها كتابةً كسرية.

- الغرض: يقصد به الهدف المحدد في صدر هذه الاتفاقية أو أي بيان عمل أو عقد مرتبط بها، ولا يجوز استخدام المعلومات السرية إلا في حدود هذا الغرض.
- الطرف المفصح: الطرف الذي يقدّم المعلومات السرية.
- الطرف المستلم: الطرف الذي يتسلم المعلومات السرية أو يتمكن من الوصول إليها.

2. نطاق الالتزام بالسرية

2.1. يتعهد الطرف المستلم بالمحافظة على سرية المعلومات السرية وعدم إفشائها أو نشرها أو تسهيل الوصول إليها لأي شخص أو جهة إلا وفق أحكام هذه الاتفاقية.

2.2. يشمل الحظر جميع وسائل الإفشاء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: البريد الإلكتروني، تطبيقات المراسلة، التخزين السحابي، وسائل التواصل الاجتماعي، النسخ الورقية، المحادثات الهاتفية، الاجتماعات، أو أي وسيلة تقنية أو يدوية أخرى.

2.3. يلتزم الطرف المستلم باستخدام درجة عناية لا تقل عن الدرجة التي يستخدمها لحماية معلوماته السرية المماثلة، وبما لا يقل عن العناية المهنية المعقولة.

3. الاستخدام المسموح والقيود

3.1. لا يجوز للطرف المستلم استخدام المعلومات السرية إلا لتحقيق الغرض المتفق عليه، ولا يجوز استغلالها لمصلحة شخصية أو لمصلحة طرف ثالث أو في منافسة غير مشروعة مع الطرف المفصح.

3.2. لا يجوز نسخ المعلومات السرية أو تنزيلها أو نقلها أو تخزينها خارج الأنظمة أو الأدوات المعتمدة من الطرف المفصح إلا بالقدر الضروري للغرض وبموافقة صريحة ومكتوبة أو ضمن صلاحيات العمل المعتمدة.

3.3. يلتزم الطرف المستلم بعدم محاولة تجاوز الصلاحيات أو الوصول إلى بيانات أو أنظمة لا يحتاج إليها لتنفيذ الغرض.

4. الإفصاح المسموح للأشخاص المخولين

4.1. يجوز للطرف المستلم إتاحة المعلومات السرية لموظفيه أو مستشاريه أو مقاولي الباطن أو ممثليه (عند الحاجة الفعلية للمعرفة، شريطة أن يكونوا ملتزمين بواجبات سرية وحماية بيانات لا تقل صرامة عن أحكام هذه الاتفاقية.

4.2. يبقى الطرف المستلم مسؤولاً عن أي إخلال يصدر عن الأشخاص الذين أتاح لهم المعلومات السرية، متى كان قد أفصح لهم أو مكّنهم من الوصول إليها.

5. استثناءات السرية

5.1. لا تعد المعلومات سرية بموجب هذه الاتفاقية إذا أثبت الطرف المستلم، بعبء الإثبات عليه، أنها: أ. كانت متاحة للعامة بشكل قانوني دون إخلال منه بهذه الاتفاقية. ب. كانت في حوزته بصورة مشروعة قبل استلامها من الطرف المفصح، ودون التزام بالسرية. ج. حصل عليها من طرف ثالث يملك حق الإفصاح عنها بشكل قانوني، ودون خرق لأي التزام بالسرية. د. طوّرها بشكل مستقل دون استخدام المعلومات السرية للطرف المفصح.

5.2. إذا طُلب من الطرف المستلم الإفصاح عن معلومات سرية بموجب نظام أو أمر قضائي أو طلب ملزم من جهة حكومية مختصة، فعليه - متى كان ذلك مسموحاً نظاماً - إخطار الطرف المفصح مسبقاً وبشكل عاجل (إن أمكن)، وأن يقتصر الإفصاح على الحد الأدنى المطلوب قانوناً.

6. حماية البيانات والخصوصية

6.1. إذا تضمنت المعلومات السرية بيانات شخصية أو بيانات عملاء أو مستخدمين، يلتزم الطرف المستلم بمعالجتها فقط في حدود الغرض، وبما يتفق مع الأنظمة والسياسات المعمول بها وأي تعليمات مكتوبة من الطرف المفصح بشأن حماية البيانات والخصوصية.

6.2. يلتزم الطرف المستلم بتطبيق ضوابط أمنية وتقنية وإدارية مناسبة لحماية المعلومات السرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: تقييد الصلاحيات، استخدام كلمات مرور قوية أو مفاتيح آمنة، التشفير عند اللزوم، منع مشاركة الحسابات، وتخزين البيانات في بيئات موثوقة وآمنة.

6.3. لا يجوز للطرف المستلم بيع البيانات أو مشاركتها أو تحليلها أو استخدامها لأغراض تسويقية أو تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي أو بناء منتجات أو خدمات خارج نطاق الغرض إلا بموافقة خطية صريحة ومسبقة من الطرف المفصح.

7. الحوادث الأمنية والإخلال بالسرية

7.1. يلتزم الطرف المستلم بإبلاغ الطرف المفصح دون تأخير غير مبرر (وفي موعد لا يتجاوز [عدد] ساعة/يوم من علمه بالحادث) عند علمه بأي فقدان أو وصول غير مصرح به أو تسريب أو اشتباه بتسريب للمعلومات السرية.

7.2. يلتزم الطرف المستلم بالتعاون المعقول والكامل لاحتواء الحادث وتقليل الأضرار، بما في ذلك تعطيل الوصول غير المصرح به، حذف النسخ غير النظامية، تقديم المعلومات اللازمة للتحقيق، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

7.3. لا يعفي الإبلاغ عن الحادث الطرف المخالف من مسؤوليته عن الأضرار المباشرة والمثبتة الناتجة عن الإخلال، متى ثبتت وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية أو النظام المعمول به.

8. ملكية المعلومات والأنظمة

8.1. تبقى المعلومات السرية وجميع الوثائق والبيانات والحسابات ومفاتيح الوصول والأجهزة والبرمجيات والمواد التي يوفرها الطرف المفصح ملكاً حصرياً له أو لمن يملكها قانوناً، ولا ينتقل أي حق ملكية أو ترخيص ضمني للطرف المستلم بمجرد الاطلاع أو الاستخدام.

8.2. لا تمنح هذه الاتفاقية للطرف المستلم أي ترخيص في العلامات التجارية أو البرمجيات أو قواعد البيانات أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالطرف المفصح إلا بالقدر اللازم لتنفيذ الغرض المحدد.

9. الملكية الفكرية ومخرجات العمل

9.1. تظل الملكية الفكرية السابقة لكل طرف، بما في ذلك الأكواد والأدوات والمكتبات والقوالب والمعرفة العامة التي كانت مملوكة له قبل بدء العلاقة، ملكاً حصرياً لذلك الطرف.

9.2. تكون ملكية مخرجات العمل أو التطوير أو التصاميم أو الوثائق الناتجة عن تنفيذ الغرض وفقاً للعقد الرئيسي أو بيان العمل أو اتفاقية التوظيف أو التعاقد ذات الصلة بين الطرفين. وإذا لم يوجد نص مستقل ينظم ذلك، فتنتقل إلى الطرف المفصح فقط المخرجات التي تم إنشاؤها خصيصاً له بناءً على طلب وتوجيهات الطرف المفصح، وبعد سداد المقابل المتفق عليه إن وجد، مع احتفاظ الطرف المستلم بحق استخدام خبراته العامة وأدواته السابقة غير السرية.

9.3. لا يجوز لأي طرف الادعاء بملكية منصة أو منتج أو نظام مملوك للطرف الآخر لمجرد المشاركة في العمل عليه أو الاطلاع على معلوماته.

10. إعادة المعلومات أو إتلافها

10.1. عند انتهاء الغرض أو بناءً على طلب كتابي من الطرف المفصح، يلتزم الطرف المستلم بإعادة أو حذف أو إتلاف جميع المعلومات السرية الموجودة لديه، بما في ذلك النسخ الإلكترونية والورقية، خلال مدة معقولة لا تتجاوز (15) يوماً من تاريخ الطلب، ما لم يتطلب النظام الاحتفاظ بها.

10.2. يجوز للطرف المستلم الاحتفاظ بنسخ أرشيفية محدودة من المعلومات السرية إذا كانت محفوظة تلقائياً ضمن النسخ الاحتياطية لأنظمته أو مطلوبة للامتثال لمتطلبات نظامية أو قانونية، على أن تبقى هذه النسخ خاضعة لأحكام السرية الواردة في هذه الاتفاقية وألا تستخدم لأي غرض آخر.

11. مدة الاتفاقية

11.1. تسري هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها وتستمر طوال مدة العلاقة التعاقدية أو التجارية بين الطرفين، وتظل التزامات السرية سارية لمدة (3) سنوات بعد انتهائها، أو لمدة أطول بالنسبة للأسرار التجارية والبيانات الشخصية الحساسة ما دامت محمية نظاماً أو غير متاحة للعامة.

11.2. لا يؤثر انتهاء العلاقة التعاقدية أو الوظيفية أو التجارية على الالتزامات التي بطبيعتها تستمر بعد الانتهاء، مثل التزامات السرية وحماية البيانات.

12. المسؤولية والتعويض

12.1. يتحمل الطرف المخالف المسؤولية عن الأضرار المباشرة والمثبتة التي تنشأ عن إخلاله الجوهري بهذه الاتفاقية، بما في ذلك تكاليف الاحتواء والتحقيق والإخطار المعقولة إذا كان الإخلال متعلقاً ببيانات شخصية أو معلومات عملاء.

12.2. لا يكون أي طرف مسؤولاً عن الأضرار غير المباشرة أو التبعية أو خسارة الأرباح أو السمعة أو البيانات إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن إفشاء متعمد أو إهمال جسيم أو مخالفة نظامية لا يجوز الحد من المسؤولية عنها بموجب القانون.

12.3. يحق للطرف المتضرر طلب التدابير العاجلة أو الأوامر القضائية المناسبة لمنع الإفشاء أو وقف الضرر، دون الإخلال بأي حقوق أخرى مقررة نظاماً، بما في ذلك الحق في التعويض.

13. عدم الإضرار وحسن النية

13.1. يلتزم الطرفان بالتعامل بحسن نية، وبألا تُستخدم هذه الاتفاقية لمنع طرف من ممارسة عمله المشروع أو استخدام خبرته العامة أو معرفته المهنية غير السرية.

13.2. لا تمنع هذه الاتفاقية الطرف المستلم من العمل في مشاريع أو قطاعات مشابهة متى لم يستخدم أو يفصح عن معلومات سرية خاصة بالطرف المفصح، أو ينتهك أي من أحكام هذه الاتفاقية.

14. أحكام عامة

14.1. أي تعديل على هذه الاتفاقية يجب أن يكون مكتوباً وموقعاً من الطرفين ليصبح نافذاً.

14.2. إذا أصبح أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير قابل للتنفيذ أو باطلاً، يبقى باقي الاتفاق نافذاً، ويستبدل الطرفان الحكم غير القابل للتنفيذ بحكم مشروع يحقق أقرب أثر ممكن للحكم الأصلي.

14.3. يجوز توقيع هذه الاتفاقية ورقياً أو إلكترونياً، وتعد النسخ المتبادلة عبر البريد الإلكتروني أو المنصات المعتمدة نسخاً معتبرة وملزمة قانوناً ما لم يمنع النظام ذلك.

14.4. تُفسر هذه الاتفاقية وتخضع للقانون والاختصاص القضائي المحددين في صدرها، وفي حال تركهما فارغين يتم الاتفاق عليهما كتابةً قبل أي إجراء رسمي أو نزاع.

بيانات وتوقيع الطرفين:

الطرف الأول / الطرف المفصح	الطرف الثاني / الطرف المستلم
الاسم: [.....]	الاسم: [.....]
الصفة: [.....]	الصفة: [.....]
رقم الهوية/السجل: [.....]	رقم الهوية/السجل: [.....]
التاريخ: [.....]	التاريخ: [.....]

الطرف الأول / الطرف المفصح	الطرف الثاني / الطرف المستلم
التوقيع: [.....]	التوقيع: [.....]

ملاحظة: هذا النموذج هو صيغة عامة ويجب مراجعته من قبل مستشار قانوني متخصص لضمان ملاءمته للظروف الخاصة بكل حالة وللقوانين المعمول بها في الولاية القضائية ذات الصلة.